في ظل احتمال اطاحة امريكا بالنظام العراقي:

الحاجة الى قيادة عراقية بديلة معترف بها غسان العطية

اعتبر البعض من العراقيين الحديث عن "مابعد صدام" غير ذات شأن، لان ليس هناك من هو اسوأ من بقاء صدام حسين بالحكم. وفات هؤلاء ان غياب التصور المشترك لعهد ما بعد صدام هو احد عوامل استمراره. فواشنطن وجدت في غياب البديل المقبول سببا مضافا لنهج سياسة الاحتواء (وليس الاطاحة)، اعتمادا على العقوبات والردع العسكري.

كما ان اختلاف رؤى دول الجوار الاقليمي لعراق ما بعد صدام، جعل من استمراره خيارهم الثاني في غياب الخيار الاول المفضل. فتطير ايران من حكم موال لامريكا، وخشية سورية من بداية نهاية البعث، وخوف تركيا من حكم كردي فيدرالي، وقلق سعودي (خليجي عربي) من هيمنة شيعية متحالفة مع ايران كل ذلك صب في خدمة استمرار صدام حسين في الحكم.

وقد انعكست هذه التناقضات على تنظيمات المعارضة العراقية، خاصة تلك المستضافة في دول الجوار الامر الذي زادها انقساماً وضعفاً، اضافة الى الاقتتال الكردي الكردي الذي اندلع عام 1994 ولم تنته اثاره لحد اليوم، الامر الذي دفع البعض الى اعتبار الديمقراطية بديلا غير ممكن في ظل الانقسامات العرقية والطائفية، بل سيكون العراق مرشحا لحرب اهلية او تجزئة في غياب صدام حسين. وهذا ما ردده الجنرال زيني قائد القوات الامريكية في الخليج انذاك في اكتوبر 1998 بقوله: " في هذا الظرف اي محاولة لازاحة القيادة العراقية بالقوة تعرض العراق لخطر الانقسام وزعزعة المنطقة برمتها"، واعتبر دعم جيب للمعارضة العراقية في الجنوب للاطاحة بصدام بمثابة "خليج للمعز" مقارنة بفشل تجربة غزو كوبا المعروفة بـ "خليج الخنازير".

ورغم قناعة اطراف في المعارضة العراقية بضرورة المراجعة والاتفاق على طبيعة البديل المطلوب دون الاكتفاء بعبارات او شعارات عامة، الا ان بعضها اعتبر الامر في غياب اي مشروع جدي للتغيير في العراق شأناً اكاديمياً غير مستعجل الى ان فاجأتها احداث 11 أيلول وقرار الادارة الامريكية بتغيير النظام العراقي، لتجد نفسها اعجز عن اتخاذ موقف موحد.

كانت معظم اطراف المعارضة تنتقد واشنطن لعدم جديتها في تغيير النظام العراقي، ولكن اليوم بعد ان اتخذت واشنطن قرار التغيير تجد فصائل المعارضة نفسها تواجه خيارات صعبة يفرضها قرار لم تشارك في صنعه.

وفي غياب وجود آلية او اطار سياسي شامل للمعارضة العراقية سيكون من الصعب جدا توحيد موقفها ازاء القرار الامريكي، فبقدر ما سيتنافس البعض على التعاون مع امريكا صعودا على اكتاف الاخرين، فان البعض الاخر يفضل تعاملا منفردا، واخرون -انطلاقا من مصالح فئوية او حزبية ايديولوجية او ارتباطات اقليمية (خاصة سورية وايران)- سيتعاملون بحذر الى حد الرفض.

اما الحزبين الكرديين الرئسيين فسيكون من الصعب عليهما التضحية بما يتمتعا به من نفوذ واستقلال دون التأكد من حسم الموقف الامريكي وفرص نجاحه. ولكن الانتظار قد يؤدي الى تهميشهما بما يضعف دورهما في صياغة البديل، وبالمقابل قد يدفع عامل التنافس بين الحزبين احدهما الى اخذ المبادرة في دعم الجهد الامريكي طمعا في مكافأة على حساب الاخر.

كما ان المؤتمر الوطني العراقي بوضعه الحالي لم يعد قادرا على استيعاب اطياف المعارضة العراقية، لا لقصور ذاتي فحسب بل لاسباب تتجاوز امكانياته ونواياه، ولكنه يستطيع ان يساهم في وحدة القوى الليبرالية والمعتدلة وهذا يتطلب استعدادا للمراجعة والانفتاح تتجاوز مساعي "رفع العتب" وتحميل الاخرين اللوم.

لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين

ان احد مقومات نجاح البديل الديمقراطي وجود اطار سياسي قادر على استيعاب القوى الليبرالية المعتدلة وهذا ما لم يتحقق لحد الان. كما ان فشل هذا التيار وهو الاقرب الى الغرب، في التوصل الى صيغة عمل مشتركة للتعامل مع امريكا سيضع الاخيرة امام خيار وحيد وهو البديل العسكري. ان هناك فرقا شاسعا بين ان يكون للعسكريين العراقيين دورا فاعلا في التغيير السياسي في العراق وبين ان يكون الحكم القادم عسكرياً.

باستطاعة الولايات المتحدة ان تساعد وتدفع باتجاه قيام حكم ديمقراطي وذلك بحماية نظام ما بعد صدام من تدخل دول الجوار والمساعدة في تأهيله اقتصاديا ودوليا. ولكن لا يمكن لاي دور امريكي ان يحل محل العراقيين في تحقيق الممارسة الديمقراطية داخل العراق.

اما التهويل بحتمية الحرب الاهلية او بتحالف "الغالبية" الشيعية العراقية مع ايران هو في احسن الاحوال سوء فهم ان لم يكن تهويلا مقصوداً، فالعراقيون ومنهم الشيعة عمدوا عراقيتهم بمرارة الغربة والالم من اسلوب دول الجوار في التعامل معهم، وان اخر ما يفكر فيه العراقي بعد عقود من الحروب والحصار هو سفك الدماء او معارك خارجية، الامر الذي يعزز ارادة العيش المشترك بين العراقيين بما يخلق مناخا مناسبا لقيام نظام يعتمد هامشاً اوسع من الممارسات الديمقراطية. والمقارنة فيما حصل في يوغوسلافيا الامس والعراق غير واردة، فالعراق كان موحدا قبل وصول البعث وصدام حسين للحكم، بينما تعود وحدة يوغوسلافيا لظروف الحرب العالمية الثانية ولقيادة تيتو بالذات.

والفرق بين تيتو وصدام ان الاول انقذ شعوبا من حروب طاحنة ووحد اقاليم كانت مقسمة، والثاني استلم بلدا موحدا مسالماً وغنياً فزج به في حروب افقرته ونهج حكما طائفيا شوفينياً كرس الفرقة بين ابناءه.

المشكلة في اقامة البديل الديمقراطي في العراق ليست في قناعات الشعب او رجل الشارع العراقي، وانما في النخب السياسية العراقية التي تتصدر للعمل المعارض، فبدون مبادرتها وتصديها لمهام عراق ما بعد صدام تكون مهدت الطريق الى دكتاتورية جديدة بزي عسكري.

ان ما يتمتع به الكويتيون اليوم من ممارسة ديمقراطية وعودة للحياة البرلمانية هو وليد اتفاقات وتسويات تم التوصل اليها في مؤتمر "الطائف" قبل التحرير وليس بعده. وكذلك الحال في تيمور الشرقية التي جاء تحريرها بمساعدة القوات الدولية ليفتح الطريق لممارسات ديمقراطية سبق الاتفاق عليها.

وقد تكون الحالة العراقية اكثر حاجة من الاخرين في طلب مساعدة عربية او دولية لتحقيق وحدتها. فكل "الجبهات الوطنية" العراقية التي قامت في الخارج، مثل الجبهة الوطنية القومية (جوق) او الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوقد) قبل غزو الكويت، او التي قامت بعد حرب الخليج الثانية مثل "لجنة العمل المشترك" و مؤتمر فيينا للمعارضة 1992، وفيما بعد المؤتمر الوطني الموحد في صلاح الدين عام 1992، كانت بدعم خارجي.

كما سبق للاحزاب السياسية في ظروف القهر السياسي في العهود السابقة ان طلبوا المساعدة من الخارج، فاليسار العراقي تحالف مع السوفيت، وكذلك حال البعث والقوميين في تحالفهم مع مصر الناصرية وسورية البعث، والبعض من الاسلاميين الشيعة قاتل مع ايران الخمينية ضد قوات الغزو العراقي لايران.

وفي واقع الحال لم يتم اي تغيير سياسي في العراق منذ ثورة 41 تموز عام 1958 دون مساعدة او تدخل خارجي، بما في ذلك وصول البعث الى السلطة عام 1963 وفيما بعد عام 1968 .

ان هذا ليس تبريرا للتدخل الاجنبي، وبالذات الامريكي ضد صدام حسين، لان تدخل امريكا تفرضه مصالحها اولا وليس مصالح الشعب العراقي، ولكن السؤال كيف يمكن توظيف هذا التدخل ولمصلحة من؟ فالحرب الامريكية ضد المانيا النازية واليابان فتحت افاق الديمقراطية للبلدين، والعكس حصل في اندونيسيا وتشيلي بعد اسقاط سوكارنو والليندي.

وهناك من يقول ان امريكا لا تريد بديلا ديمقراطيا في العراق، نظرا "للغالبية الشيعية التي في ظل الديمقراطية ستختار التحالف مع ايران"، وهذا امر مرفوض امريكيا (الحياة، 7 شباط 2002).

بدون شك ليس من مصلحة امريكا تحول الممارسة الديمقراطية الى سلم لصعود قوى معادية لها. ولكن طلب الشيعة -او غيرهم من العراقيين- مساعدة الاجنبي هو لرفع الاضطهاد، وبالتالي ما هو مصلحة العراقيين -كل

العراقيين- في تهديد مصالح امريكا مادامت الاخيرة تلتزم بدعم نظام ديمقراطي وتساعد على استرجاع العراق لعافيته الاقتصادية. واذا ما تمتع الشيعة كبقية العراقيين بحقوقهم السياسية هل سيبقى مبررا لتحالفهم مع ايران؟ او اي نظام غير ديمقراطي؟

وذات الامر ينطبق على الاكراد الذين تلقوا من ايران -في عهد الشاه والثورة الاسلامية- دعماً سياسيا وعسكريا لم يحصل عليه اي طرف شيعي عراقي. كما ان ضمانة عدم اضطرار "سنة" العراق او غيرهم للتحالف مع الاجنبي هو في التزام اللعبة الديمقراطية وشروطها في عدم تحول الحكم الى دكتاتورية الاغلبية.

ان احد عوامل نجاح اي تجربة ديمقراطية هو في توفير المناخ الاقليمي المناسب، وسيكون من الصعب صمودها في محيط غير ديمقراطي ومن هنا حاجة العراق الديمقراطي الى اسناد خارجي للوقوف بوجه التدخلات والتأثيرات الاقليمية غير الديمقراطية.

ان الديمقراطيات الاوروبية ما كان لها ان تصمد بوجه النازية والفاشية لولا الحماية الامريكية، كما ان هذا المناخ هو الذي مهد الطريق لعودة اسبانيا واليونان والبرتغال الى الديمقراطية.

ان مشكلة العراق ليس في رفض امريكا للديمقراطية وانما في فشل النخب السياسية العراقية في تكريس الديمقراطية وهي خارج السلطة، ولم يستلم السلطة في العراق منذ ثورة تموز 1958 من كان مستعدا لممارسة ما كان يدعيه وهو خارجها.

فاذا كان عبيء التغيير في العراق سيقع على الولايات المتحدة، فان ادارة عراق مابعد صدام هو مسؤولية العراقيين، وتبقى المبادىء التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية عام 1992 (حكم تعددي فيدرالي) قاعدة صالحة ومقبولة لمعظم اطراف المعارضة، ولكن المطلوب كسب التزام واشنطن بها.

ان عقد مؤتمر "طائف" او "بون" عراقي كفيل بتأكيد هذه المبادىء وبلورتها اضافة الى افراز قيادة/واجهة سياسية تصبح الطرف العراقي المحاور مع كافة الاطراف الدولية والاقليمية والعربية بما يضمن المصالح المشتركة، ويحول دون انزلاق العراق الى حرب اهلية او تجزئة كما يخشى البعض ويحذر. وبدون شك التزام هذه القيادة الجديدة بجملة تعهدات منها الحفاظ على وحدة العراق ارضا وشعبا، واجراء انتخابات تشريعية في غضون فترة محددة وتحت اشراف دولي، والالتزام بالقرارات والمواثيق الدولية التي العراق طرفا فيها، كل ذلك سيعزز صدقية هذه القيادة عراقيا واقليميا.

ان تحقيق الديمقراطية يتطلب استعدادا للتنازل المتبادل والقبول بالحلول الوسط والمشاركة الاوسع. والفرص المتاحة اليوم يمكن ان تؤسس لعراق ديمقراطي في المستقبل وهذا يتطلب دورا ريادياً من قادة الرأي في المعارضة، وبالذات من القيادات الكردية ذات المصلحة في قيام حكم ديمقراطي مدني فيدرالي. اما ان تنتظر هذه القوى ان

تقوم واشنطن بالنيابة عنهم في اقامة الديمقراطية فهو نوع من المراهنة الخطرة، فامريكا تريد حكما فاعلا ومستقرا لا يهدد مصالحها، قبل ان يكون ديمقراطياً، ومن هنا ضرورة ربط دعم المعارضة للتغيير القادم بالتزام امريكا باقامة نظام ديمقراطي.

و من يرفض (من العراقيين) التغيير اعتمادا على الولايات المتحدة، عليه ان يقدم البديل العملي، ومع ذلك من حقه رفض المشاركة ولكن ليس من حقه اعاقته الا اذا اعتبر استمرار الوضع القائم هو البديل الافضل!!

ومن يخشى حرب اهلية او التقسيم، فان البعد الامريكي في التغيير هو ضمانة عدم الانزلاق في هذا الطريق، فمصلحة امريكا هي في عراق صديق موحد وليس عراق مقسم متورط في حرب اهلية بما يهدد جيرانه من حلفاء امريكا (تركيا، السعودية، الاردن).

وفي وقت تسعى القيادات الفلسطينية الى كسب التأييد الامريكي للضغط على اسرائيل، سيكون عراق ديمقراطي صديق للغرب والولايات المتحدة اكثر فائدة للفلسطينيين وقضيتهم (من حفنة صواريخ كرست الانحياز الامريكي لاسرائيل)، فاهمية مبادرة الامير عبد الله للسلام بين اسرائيل والفلسطينين تكمن في انطلاقها من صديق للغرب وامريكا تحديداً.

وجدية اي موقف عربي -حكومي او شعبي- من القضية العراقية هو في احترام ارادة الشعب العراقي، واذا كان صدام لا يمثلها فليكن تأييد (العرب) للتغيير مشروطاً بذلك من خلال اجراء انتخابات تشريعية باشراف دولي في غضون فترة محددة . .

ولكن فاقد الشيء لا يعطيه!!

الملف العراقي - العدد 124، نيسان 2002